



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة آمنة بوعياش
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

لقاء وطني حول
توسيع قاعدة الشباب الداعمين لإلغاء عقوبة الإعدام

الرباط

15 ماي 2026

السيد سفير مملكة النرويج
السيد ممثل مجلس أوروبا
الزملاء والزميلات

الشابات والشبان ضيوفنا اليوم،

مرحبا بكم في رحاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان،
وبالشباب الذين انضموا إلينا من الجهات الاثنتي عشرة
للمملكة، في طريق الإلغاء لنختتم معا مشاورات احتضنتها
الجهات، ولنفتتح معا هذا اللقاء الوطني والختامي ذي الصلة
بتوسيع قاعدة الشباب المؤيدين لإلغاء عقوبة الإعدام.

الإعدام من القضايا التي تعكس فلسفة العدالة ومعناها
وحدودها، والتي تجسد في طياتها التصورات التي تحملها
المجتمعات عن حماية الحق في الحياة، وعن الكرامة الإنسانية
وما يرتبط بهما من قناعات وقيم ومواقف.

مساهمتكم الفاعلة والفعالة في الاستشارات الجهوية ولقاء اليوم يعكسان القناعة بأن التحولات الحقوقية لا تبنى في فضاء ترافعي واحد، بل تصاغ عبر انخراط متعدد، بما في ذلك انخراط الشباب داخل المدارس، بالجامعة، وفي الفضاءات الرقمية، وعبر مختلف أشكال التعبير الذاتي والعمومي التي تعيد تشكيل النقاش العام وتوسع آفاقه.

وفي تعدد المنابر والسياقات، تتعزز القدرة على إعادة التفكير في المفاهيم التي تؤطر العلاقة بين القانون والحقوق والكرامة الإنسانية.

أتم الشباب، تمثلون جيلا يعيش تحولات عميقة، تتقاطع فيها الثورة الرقمية مع التطورات الاجتماعية، وتطرح فيها أسئلة جديدة حول الحقوق والحريات والعدالة. ومن الضروري، داخل هذا السياق المتحول، إعادة التفكير في طبيعة الفضاء العمومي وإعادة تحديد أدوار الفاعلين داخله، بما يواكب هذه التحولات ويستوعب دينامياتها الجديدة.

ومن هذا المنطلق، يبرز دور الشباب كفاعلين في تعزيز النقاش حول قضايا الشأن العام بما فيها إلغاء عقوبة الإعدام، ليس فقط من حيث مضمونه، بل أيضاً من حيث لغته وأدواته وآلياته.

دوركم في توسيع وتعميق النقاش المجتمعي، الثقافي، والقانوني والحقوقى وطرح الأسئلة حول معنى العدالة، وعلى رأس أولوياتها حماية الحياة من القتل، حتى باسم القانون.

في ترافعا المتواصل، نسعى بالانتقال إلى مساءلة الأسس التي تقوم عليها عقوبة الإعدام إلى قناعة مجتمعية، تسمح بتحويل المواقف من قناعات فردية إلى اختيار مجتمعي واع، يساهم في تجاوز الثنائيات التقليدية التي تختزل النقاش في منطق "مع أو ضد".

نطمح بالمجلس ان نتساءل معا: عن استيعاب فعل الإعدام بأنه قتل وان كان بالقانون، عبر فهم الإشكالية في تعقيدها

الثقافي وربطها بسياقات متحولة، واستيعاب آثارها متعددة الأبعاد على مجتمع قد يطبع مع العنف.

ربما، يكمن جوهر النقاش، السيدات والسادة، حول عقوبة الإعدام في سؤالين متلازمين ومتراپطين يوجهان التفكير أكثر مما يتطلبان إجابة جاهزة: هل يمكن للعدالة أن تظل عادلة حين تغلق بابها الأخير دون رجعة؟ وهل يمكن حماية الحياة عبر آلية قانونية تهيها باسم حمايتها؟

هما سؤالان لا يطرحان فقط إشكالا قانونيا، بل يفتحان أفقا يتصل بفلسفة العدالة ذاتها، ويمدى قدرة المنظومة القانونية على التوفيق بين متطلبات الحماية ومقتضيات صون الحياة والكرامة الإنسانية.

تجسد عقوبة الإعدام مفارقة بنوية داخل المنظومات القانونية الحديثة، فهي تمارس باسم حماية المجتمع، لكنها في الآن ذاته تنتج قرارات نهائية تغلق باب المراجعة.

فكل منظومة قضائية، مهما بلغت من الدقة، تظل بشرية محكمة باحتمال الخطأ، غير أن الحكم بالإعدام يجرّد هذا الاحتمال من قابلية التصحيح ويأخذه إلى منطوق الاستحالة المطلقة، وهنا يتقاطع البعد القانوني مع البعد الفلسفي، لأن العدالة التي لا تقبل المراجعة تخاطر بفقدان أحد شروطها الأساسية: المراجعة والاستئناف وإمكانية استعادة الحقيقة إن تبين لاحقاً أنها كانت ناقصة أو مشوبة بالخطأ.

من هذا المنطلق، فإن مجهوداتنا الرامية إلى توسيع قاعدة الشباب الداعمين لإلغاء عقوبة الإعدام تنبني على رهان يطمح لإعادة تشكيل التصور المجتمعي حول عقوبة الإعدام، وفتح المجال أمام مساءلة مستمرة للمسلمات التي تؤطر مفاهيم العدالة والعقاب والإنسان، باعتبار أن دينامية المجتمعات تقاس بقدرتها على إبقاء الأسئلة مفتوحة، وعلى ممارسة النقد تجاه ما يبدو بديهيًا أو مستقرًا، وعلى إعادة النظر في

المنظومات الفكرية التي تمنح النصوص القانونية شرعيتها أو تضعها موضع مساءلة.

السيدات والسادة

الشباب الحاضرين معنا اليوم

لقد أظهرت التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان أن التطور يتم عبر التراكم، وأن الإصلاحات المستدامة تحتاج إلى نقاش وإلى انخراط جماعي متواصل، وأنها تبنى بالتحول التدريجي الذي يزاوج بين النقاش المجتمعي والتطور المؤسسي.

وفي هذا الإطار، يشكل موضوع عقوبة الإعدام أحد المجالات التي يتقاطع فيها القانوني بالسياسي، والمؤسسي بالمجتمعي، ونرى بالمجلس ان الوقت حان لاتخاذ الخطوة الأخيرة في هذا المسار بإلغاء عقوبة الإعدام.

اننا بحاجة لإحداث التغيير بتجاوز التردد التشريعي الذي دام

منذ 2011

مسؤوليتنا جميعا... ومسؤولية الشباب بالأخص، في هذا السياق، تمتد إلى الإسهام في إنتاج خطاب يعيد الاعتبار لقيمة الحياة، ويقارب العدالة من زاوية إنسانية شاملة، ويطرح أسئلة قد تكون غير مريحة أو محرجة أحيانا، لكنها ضرورية لفهم العلاقة بين القانون والمجتمع.

ندعوكم إذن إلى التفكير والنقاش والاختلاف، ولكن أيضا إلى البناء، لأن المجتمعات تتغير عبر الأفكار التي يحملها أبناءؤها، وعبر القيم التي يرسخونها، وعبر قدرتهم على تحويل النقاش إلى فعل.

إلغاء عقوبة الإعدام، الحضور الكريم، هو في نهاية المطاف تعبير عن مستوى تطور الوعي المجتمعي، وهو الانتقال من تصور للعدالة قائم على الإنهاء، إلى تصور قائم على

الاستمرار، على إمكانية التغيير وعلى الإيمان بأن الحياة، حتى في أكثر لحظاتها هشاشة، تظل جديرة بالحماية.

وأخيرا أود أن أشكر شركاءنا الذين ساهموا في إنجاح هذا اللقاء والمشروع، مجلس أوروبا، برئاسة موناكو وجمعية معا ضد عقوبة الإعدام والإتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام.

شكرا لكم.